



ثلاثة مؤتمرات والقتل مستمر

شهد التحرك الدولي حول الملف السوري زخما ملحوظا تجلى في عقد ثلاثة مؤتمرات دولية في اسبوع، الأول مؤتمر "مجموعة الاتصال الدولي حول سوريا" الذي عقد يوم 30/6 في جنيف وجمع الى الدول دائمة العضوية في مجلس الامن دولا عربية وأخرى غير عربية للبحث في حل الازمة السورية في ضوء عدم تنفيذ النظام لالتزاماته بموجب خطة المبعوث العربي الدولي، والثاني "مؤتمر المعارضة السورية" والذي جمع أكثر من مائتي معارض من كل أطراف المعارضة السورية، الذي عقد في القاهرة يومي 2 و3 الجاري برعاية جامعة الدول العربية، وحضور عدد من الدول العربية وغير العربية في مسعى لتوحيد رؤاها للازمة وتصورها لسوريا البديلة وجمعها في اطار سياسي واحد، والثالث "مؤتمر أصدقاء الشعب السوري" الذي عقد في باريس يوم 6 الجاري وضم أكثر من مائة دولة ومنظمة اقليمية ودولية. عكست المؤتمرات الثلاث مدى الانشغال الدولي بالملف السوري في ضوء مواصلة النظام قتل المواطنين واستخدامه الاسلحة الثقيلة من دبابات وراجمات صواريخ ومدافع هاون ومروحيات في قصف التجمعات السكنية.

غير ان هذا الاهتمام الطيب بتطورات الملف السوري وتداعياتها الداخلية والإقليمية والدولية، والاهتمام بأوضاع الشعب السوري ومعاناته تحت القصف والقتل والنهب وإتلاف المحاصيل الزراعية وإحراق البيوت والغابات، لم يتحول الى قرارات حاسمة لوقف القتل وإجبار النظام على تنفيذ التزاماته بموجب المبادرات والخطط العربية والدولية، وخاصة خطة السيد انان، من وقف القتل الى السماح بالتظاهر السلمي مرورا بسحب الجيش والسماح لوسائل الاعلام بالعمل على الساحة السورية وإدخال الإغاثة، والاستجابة لمطالب الشعب السوري في الانتقال الى نظام ديمقراطي تعددي. لم ينجح مؤتمر جنيف في احداث نقلة جوهرية في الموقف الدولي من الملف السوري حيث بقي الموقفان الروسي والصيني دون تغيير ما جعل الاتفاق على خطة خارطة طريق واضحة بجدول زمني محدد غير ممكن لذا تم اللجوء الى صيغة عامة، صيغة ايجابية انطوت على قبول مبدئي برحيل النظام عبر التوافق على مرحلة انتقالية، ولكنها صيغة فضفاضة، وقابلة لتفسيرات وقراءات متعددة ومختلفة، ما يجعلها عرضة للانتهاك والتلاعب وبمنح النظام القاتل وحماته الروس فرصة اضافية لمواجهة الثورة ورفض تنفيذ الاستحقاقات بذرائع عدم التطابق مع نص الاتفاق، كما قال الروس عن القراءة الغربية التي رأت ان الاتفاق يعني تنحي بشار الاسد.

اما اجتماع المعارضة في القاهرة فكان فرصة عظيمة حقق نجاحا هاما في توحيد رؤى المعارضة السياسية لكنه لم ينجح في لم شملها تحت عباءة تنظيمية واحدة بسبب محاولات قوى وشخصيات وطنية تجاوز المجلس الوطني، وهدر الوقت والجهد، وتضييع ما تحقق من اعتراف دولي بالمجلس، والعودة بالمعارضة الى المربع الأول. كان بالإمكان التقدم بصيغ تطويرية لبنى المجلس وتحسين ادائه مقابل المشاركة في مؤسساته. يتحمل المجلس جزءا كبيرا من المسؤولية عما آلت اليه اوضاعه وصورته لدى القوى السورية، بما فيها الثوار، ولدى الدول الشقيقة والصديقة، نتيجة عدم اعطاء الاولوية لمتطلبات الثورة، وتعثره في تحديد اولويات تتسق مع تطورات الثورة واحتياجاتها، وعدم انجازه المهام المطلوبة في وقتها، وانشغاله في خلافات وصراعات داخلية حول قضايا ثانوية.

مؤتمر اصدقاء الشعب السوري كان الاهم، ونتائجه الأكثر تقدما على طريق مواجهة استحقاقات التغيير في سوريا فقد قدم قراءة واضحة وحاسمة لاتفاق جنيف تنطوي على تغيير النظام بدءا بتنحي رأسه والدائرة المحيطة به، والاتفاق على العودة الى مجلس الامن الدولي لتثقيف قرارات المؤتمر بقرار من المجلس تحت الفصل السابع، مع استعداد لتجنب مواد التدخل العسكري لاحتواء الاعتراض الروسي الصيني، غير انه لم ينجح في وضع آلية محددة لتنفيذ اتفاق جنيف، وتحديد اجراءات حاسمة تؤدي الى

وقف القتل مثل فرض حظر جوي يشمل آلة النظام العسكرية التي بلغت ذروة غير مسبوق في قصف المدن والبلدات والقرى بكل اصناف الاسلحة الثقيلة وتكثيف استخدام المروحيات.

ان الامانة العامة لإعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي اذ تشكر الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الدولية والإقليمية التي شاركت في هذه المؤتمرات وتبنت مطالب الشعب السوري في التغيير، ترى ضرورة وضع آليات عمل محددة لتنفيذ الاتفاقات، وجدول زمني يضع وقف القتل في رأس أولوياته، لان كل تأخير سيعني المزيد من الضحايا وتدمير مرتكزات المجتمع والدولة السوريين. كما تدين وبأشد العبارات الموقفين الروسي والصيني اللذين يلعبان دورا سلبيا في تطورات الازمة ويمدان في عمرها ما يؤدي الى مزيد من سفك الدماء وتدمير حياة المواطنين والبنية التحتية للبلد.

تحية لأرواح شهداء الثورة السورية
عاشت سوريا حرة وديمقراطية
دمشق في: 8/7/2012
الامانة العامة
لإعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي